مجلس التعاون

يهدف إلى حماية صناعتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية

مجلس التعاون يدشن موقعا الكترونيا لمكافحة الإغراق

الرياض/متابعات:

دشن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية الاربعاء الماضي الموقع الإلكتروني للأمانة الفنية لمكافحة الإغراق بدول مجلس التعاون على شبكة الإنترنت ما يتيح التواصل بين الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق وكافة الجهات المهتمة بالمجال.

و أوضح العطية في تصريح بمناسبة تدشين الموقع أن إنشاء الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق جاء تفعيلا للقانون «النظام» الموحد للإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون وتهدف من خلال هذا الموقع إلى حماية صناعتها من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

ووفقا لما أوردته وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» يتضمن الموقع أخبار الأمانة الفنية والأنشطة التي قامت بها إضافة إلى جميع النصوص القانونية المتعلقة بالممارسات الضارة في التجارة الدولية ومتابعة التحقيقات في القضايا التي رفعت من مجلس التعاون وإعلانات نتائج تلك التحقيقات ضد الممارسات الضارة في التجارة الدولية,

و يتيح الموقع للشركات المحلية والخليجية تقديم الشكاوى ضد أي ممارسات ضارة تتعرض لها ومعرفة الإجراءات اللازمة لعمل ذلك بالإضافة إلى الاستبيانات والصيغ والنماذج التي تساعد في الحصول على كل المعلومات الضرورية من مختلف الأطراف المعنية بالتحقيقات وذلك في موقعها الإلكتروني .

عبد الرحمن العطية

أضواء

عبد الله ناصر العتيبي

عندما يتحول المنظّر إلى جندي!

من الواضح أن المرحلة التي تعيشها «القاعدة» حالياً في السعودية تختلف كثيراً عن المراحل التي عاشتها خلال السنوات الماضية، فالتغرير بالصبية وتجنيدهم في صفوف الحزب التكفيري لم يعد متاحاً لمنظّري «القاعدة» وأربابها بسبب تضييق الخناق عليهم على مستويات عدة.

النجاح الذي حققته وزارة الداخلية في حربها ضد أطراف «القاعدة» آتى أكله بشكل مباشر وسريع، فلم نعد نسمع عن هروب الصبية إلى العراق أو أفغانستان، كما كانت الحال في عامي 2002 و2003، ولم نعد نسمع نغمة التعاطف مع الجهاديين التكفيريين التي كانت سائدة في أول الألفية الجديدة، بل تجاوز الأمر ذلك إلى أننا لم نعد حتى نترحم ونزكّي على الله أولئك الأبطال المشوّهين الذين كانوا يسقطون صرعى في أراضي المعارك «القاعدية»، سواء الذين ماتوا خلال السنوات الثماني الماضية، أو الذين انتقلوا إلى رحمة ربهم خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي.

المجتمع وعى حقيقة هذا الحزب التكفيري الخارج عن سماحة الإسلام ويسره، ووعى أكثر أنه ليس بحاجة إلى ختم «رجال دين معينين» ليتصل بربه! كنا نعيش خلال الـ 30 عاماً الماضية كذبة قروسطية كبيرة، تقول إن الطريق إلى الجنة لابد أن يمر على «محطة مطوع»، وكان من لا تظهر عليه سيماء الطاعة بالمقاييس «النجدية» بحاجة لأن يتحول أولاً إلى «مطوع» ثم يفكر بعد ذلك في الصعود في درجات الجنة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً!!

هذه التبعية الكهنوتية انتهت الآن إلى غير رجعة بعد معرفة الجميع أن أبواب الله مفتوحة لكل أمة محمد باختلاف مناطقهم ودرجات تدينهم، الأمر الذي حد كثيراً من تغلغل الفكر القاعدي الذي كان يعتمد على تغييب الناس وتخديرهم باسم الدين.

لكن، ولكن هنا هي مربط الفرس، ما جرت به الأحداث في الأسبوع الماضي يجعلنا نعلق الجرس في رقبة المستقبل، فمَخْبأ الأسلحة الذي عثرت عليه وزارة الداخلية قبل أيام خارج مدينة الرياض يعطي بعض الإشارات المهمة التي ينبغي علينا، بوصفنا محاربين للإرهاب والإرهابيين، أن نضعها في حسباننا دائماً.

صحيح أن عمليات التجنيد والتغرير قد قلّت بشكل كبير بسبب وعي المجتمع أولاً بحقيقة الحزب التكفيري ولجهود وزارة الداخلية ثانياً، وصحيح أن صوت ابن لادن ورفاقه من كهوف أفغانستان لم يعد يجد آذاناً صاغية كما كان الوضع قبل سنوات قليلة، إلا أن تحول أرباب الفكر ومنظريه إلى جنود مقاتلين يعطي - كما قلت - مؤشرات يجب علينا درسها بتأنٍّ للخروج بنتائج تكفل لنا اجتثاث ما تبقى من هذا العفن الفكري والديني الذي استغل التدين الطبيعي لأواسط المجتمع لتسويق أفكاره الشيطانية باسم الدين والدين منها براء.

«القاعدة» الآن ترمي بآخر أوراقها في السعودية، تعمل على اختراق المجتمع «عسكرياً» عن طريق منظريها ومفكريها بعد أن عز عليها الحصول على «جنود جهلة» يقبلون بتفخيخ أجسادهم ليقتلوا إخوانهم الذين لا يتمتعون بمستوى «تطوع» يماثل تطوع الأجساد المفخخة!

نزول المنظرين إلى أرض المعركة يدل على أن «القاعدة» تعيش آخر أيامها في السعودية، هذا شيء جميل ورائع، لكن ذلك يدعونا أيضاً أن نغير خطتنا في محاربة القاعدة.

كنا نتعامل - في مواجهة القاعدة - مع أوراق النبتة، كما قلت في مقال سابق، كنا نحاول علاج الأوراق ونترك الجذر والساق اللذين يعتبران مسؤولين مباشرين عن إنتاج الأوراق المريضة، الآن لا وجود تقريباً للأوراق، بسبب عجز الساق عن الإنتاج، لذلك علينا التعامل مع الساق والجذر، خصوصاً أنهما صارا يقومان بالدور نفسه الذي كانت الأوراق تقوم به من قبل.

كيف يمكن لنا أن نتعامل مع الجذر والساق دون أن يؤثر ذلك على قناعات أوساط الناس؟!

كيف يمكن أن نصد الخطر الذي تحول بموجبه المنظرون والمفكرون القاعديون إلى جنود قابلين لتفخيخ أجسادهم لقتل إخوانهم الذين لا يتمتعون بمستوى «ولاء» يماثل ولاء الأجساد المفخخة.

أولاً... تجفيف منابع الفكر القاعدي من خلال:

- قصر الفتوى على الجهات الرسمية فقط، بحيث لا يُسمح لأي أحد بأن يتجرأ على الفتوى موافقاً الجهات الرسمية مرة ومخالفاً لها مرات عدة.

- مراجعة كل الكتب التاريخية المتداولة الآن في مكتباتنا ومحاصرتها وفرز الخبيث منها عن الطيب. كثيرون من أنصاف المتعلمين والمثقفين يؤمنون إيماناً كاملاً بكل ما ثقل وزنه واصفرت أوراقه وتقادم زمنه، حتى لو كانت خزعبلات سياسية تلبس لبوس الدين لتبرير مواقف تاريخية عمرها 700 عام!

- عدم السماح لأي كائن كان بإلقاء محاضرات دينية، حتى لو كانت عن الحيض والنفاس، إلا بعد الرجوع لجهة الاختصاص المتمثلة في وزارة الشؤون الإسلامية، فمن كانت محاضرته لله ورسوله فله الإذن، ومن كانت لابن لادن ورفاقه فله المنع والتقريع والعقاب.

- التأكيد على معلمي المراحل الأولية ألاّ يدخلوا الديني في غير الديني، مدرس العلوم مثلاً عليه أن يحصّن طلبته المسلمين بالعلم الطبيعي ليكون لهم دور في المستقبل يستطيعون به مقارعة الأمم الأخرى التي تسبقنا بمئات السنين، ويترك مسألة الشرعي وغير الشرعي والحلال والحرام لمدرس التربية الإسلامية.

- تصفية الجامعات الحكومية الرسمية من متطرفي الفكر، الذين يخرجون علينا بين الحين والآخر بمواقف تضاد وجهة النظر الرسمية، هؤلاء لهم رأيهم الذي نحترمه، لكن عليهم، إن أرادوا أن يسوقوا آراءهم التي ترفضها أوساط الناس، أن يبحثوا عن جامعات خاصة تحتويهم وتحتوي فكرهم، نحن نثق بكل ما هو حكومي، لذلك على الحكومة أن تحمينا في هذا الجانب.

ثانياً... إدخال التيارات المعتدلة إلى الواجهة الرسمية بحيث يكون حضور الليبرالي المعتدل في الشأن الاجتماعي مقابلاً للإسلامي المعتدل؛ لأن تزاحم التيارات في المشهد الوطني سيساعد على الحفاظ على نقطة وسطية تدور حولها كل الأطياف.

عن/ صحيفة «الحياة» اللندنية

مقالات سابقة للكاتب

رئيس تحرير "الجريدة" الكويتية يحذر من "طلبنة" المجتمع

الكويت/متابعات:

نفى خالد هلال، رئيس تحرير صحيفة «الجريدة» الكويتية، أن تكون الصحيفة قد تعمدت عدم نشر تفاصيل حادثة حريق الجهراء لكونها وقعت في منطقة شعبية وعزا أسبابه لقضايا فنية، محذرا من طلبنة المجتمع الكويتي.

وأعرب هلال عن إستيائه من الحادثة وان الجريدة طالبت في افتتاحيتها بحداد رسمي جاء ذلك أثناء استضافة الإعلامي السعودي تركي الدخيل له في برنامج «إضاءات» على قناة «العربية» الذي بث امس الجمعة.

وعن استقالة المشرف على قسم التحقيقات عبدالله العتيبي من الجريدة علق المطيري قائلا انها كانت قرارا شخصيا ومتسرعا من العتيبي.

وفي سؤال الدخيل له عما إذا أسست الجريدة لمحاربة التيار الديني في الكويت أجاب أن الجريدة بالرغم من كون معظم كتابها من الليبراليين إلا أنها لم تؤسس بنيانها على محاربة التيار الديني وإنما لمحاربة الفساد.

وبالانتقال للحديث عن التحالف الوطني الديمقراطي في الكويت قال المطيري ان التحالف أسس بسبب تشتت التيار الليبرالي في الكويت غير ان محاولة تحويل التيار الليبرالي الى تنظيم فشلت وأضاف ان التيار الليبرالي يتعرض لهجوم سياسي مدفوع لتحطيمه خاصة ان التيار اليوم في مواجهة حادة مع السلطة وانه بدا بالفعل بلملمة صفوفه وطرح القضايا الجادة.

وفي سؤال الدخيل له عما إذا كان التحالف أيضاً أسس لمحاربة التيار الديني أجاب ان التحالف يرفض مبدأ الوصاية على الآخر وحذر من طلبنة المجتمع الكويتي.

خالد هلال

خبراء اقتصاديون : كشف الفساد يدعم شفافية الأعمال في دبي

التربّح غير المشروع يعني استغلال المنصب للحصول على أموال

دبي/متابعات:

أكد خبراء ماليون واقتصاديون أن كشف دبي أخيراً عن قضايا فساد مالي في شركات عقارية كبرى، لا يحبط طموحاتها في أن تصبح مركزاً مالياً عالمياً ومحل ثقة المستثمرين، مؤكدين أن الكشف عن قضايا فساد مالي أو ربح غير مشروع لمسئولين في شركات عقارية تابعة للحكومة، يطمئن المستثمرين، بأن دبي لديها نظام قانوني يدعم الشفافية في الأعمال.

ووفقا لما ورد بجريدة «الإمارات اليوم» ، أوضح بعضهم أن الإعلان عن توقيف متهمين في قضايا «تربّح غير مشروع»، قد يثير بعض المخاوف بشأن ثقة المستثمرين على المدى القصير، إلا أنه يبعث برسالة على المدى الطويل بأن دبي لا تحتضن مفسدين، مطالبين بإصدار قانون لـ «مكافحة الفساد»، يلزم الموظفين في المؤسسات الحكومية، بتقديم إقرارات «براءة ذمة مالية» قبل التحاقهم بوظائفهم.

وكان ياسر أميري مدير دائرة الرقابة المالية في حكومة دبي كشف لـ «الإمارات اليوم» في وقت سابق عن أن رؤساء تنفيذيين ومسئولين في شركات عقارية تنطبق عليهم تهمة «التربّح غير المشروع»، حققوا ثروات في الآونة الأخيرة على نحو غير قانوني، مستغلين مناصبهم وصلاحياتهم، معرّفاً التربّح غير المشروع بأنه الحصول على أية مبالغ مالية من قبل المدير أو المسئول، بسبب استغلاله منصبه ووضعه الوظيفي.

كما أكد الفريق ضاحي خلفان القائد العام لشرطة دبي في وقت سابق أنه لا يوجد في إمارة دبي مسئول بمنأى عن المحاسبة، إذا ثبت تورّطه في قضايا فساد، أو استغلال وظيفي، أو تربّح بطرق غير قانونية، مشدداً على أن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لن يترك فاسداً في دبي من دون عقاب قانوني.

مكافحة الفساد

وتفصيلاً، قال المستشار المالي صلاح الحليان :» إن كشف دبي عن قضايا فساد مالي، لا يحبط طموحاتها في أن تصبح مركزاً مالياً عالمياً محل ثقة المستثمرين، بل يدعم ثقتهم في أن هذا البلد يحكمه قانون، وأنه لا يوجد شخص مهما علا منصبه بمنأى عن المحاسبة والسؤال».

وأضاف الحليان قائلا :» أن هناك ضرورة الآن لوضع تشريع لمكافحة الفساد المالي، لدعم الشفافية في الاقتصاد»، موضحاً أن محاربة الفساد يجب أن تكون عملية مستمرة، وليس نتاج رد فعل، فالمفسد في أي مكان في العالم يعاقب إذا ثبت فساده.

ولفت الحليان إلى أن هناك محاكمات تجرى لمسئولين أو وزراء في دول العالم إذا ثبت تورطهم، ما يدعم الثقة بين الجمهور والدولة، في أنها لن تتستر على أحد طالما كان متورطاً.

ودعا الحليان إلى وضع كتاب لـ»أخلاقيات المهنة» لكل المهن بما فيها شركات القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هذا أمر موجود في البلدان المتقدمة، والإمارات دولة حديثة يجب أن تحافظ على وضع هذا المنهج كونها دولة عصرية أيضاً».

وأوضح أنه لا يوجد قانون يُجرّم الجمع بين الوظيفة الحكومية والعمل الخاص، كما أنه لا توجد قوانين للشفافية والإفصاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع العقاري.

وتابع الحليان الذي يعمل مستشاراً مالياً لشركات عدة، يجب أن يلزمني القانون بصفتي مستشاراً مالياً مثلاً، أن أعطي النصائح الحقيقية لمن أقدم لهم الاستشارة، وألا يكون هناك تعارض في المصالح بين مصالحي ومصالح من أعمل معهم، مبيناً أننا نحتاج إلى «قانون لمكافحة الفساد»، و»قانون لمكافحة الاحتيال المالي وتوظيف الأموال»، وقوانين للاستثمار تشرح حالات الاحتيال، ضمن حزمة من القوانين التي تراعي طموحات الإمارات كونها أهم مركز مالي في منطقة الشرق الأوسط.

سلاح ذو حدّين

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي في غرفة دبي الدكتور بلعيد رتاب :» إنه ومن منظور اقتصادي فإن ظهور حالات عدة للفساد في أي بلد في العالم، قد يتسبب في الإضرار بسمعة الاقتصاد المحلي»، لافتاً إلى أن قضايا الفساد ظهرت في كل بلدان العالم، ومنها الولايات المتحدة بصفتها أكبر الاقتصادات.

وأوضح الخبير الاقتصادي أن الاقتصادات الناجحة هي التي تخرج أكثر قوة من الأزمات بفضل نظامها الداعم للشفافية، مؤكداً أن قضايا الفساد وتحويل المتهمين لجهات التحقيق ستعرف أصحاب الأعمال في العالم والمستثمرين، أن دبي قادرة على مواجهة الواقع ومحاسبة من تسببوا في الأزمات ، حيث تربّحوا بشكل غير شرعي.

وأشار إلى أن محاربة المفسدين قد يكون سلاحاً ذا حدين، فهو يعطي بعض الإزعاج للمستثمرين، لكنه يؤكد أن البلاد لديها القدرة والجرأة الكافية على فتح تلك الملفات مثل كل بلدان العالم المتقدم»، مضيفاً أن «محاربة الفساد في النهاية هو أمر صحي لا يختلف عليه الاقتصاديون.

وفي السياق ذاته، قال هيثم عرابي الرئيس التنفيذي لشركة «غلف مينا للاستثمارات» :» إن ضرب الفساد في الشركات العقارية، قد يهدد سمعة السوق المحلية محليًا ودوليًا»، مؤكداً الحاجة لـ»الضرب بيد من حديد على المفسدين، من خلال الإصلاحات المالية والتشريعية التي تعزز الرقابة على المال العام، وأداء الشركات».

ودعا هيثم «مؤسسة التنظيم العقاري» في دبي إلى ممارسة دور رقابي أيضا على موازنات وأموال الشركات العقارية المسجلة لديها، مؤكداً أن تشريعاً لمكافحة الفساد سيكون رادعاً لانتشار عمليات الفساد المالي.

من جانبه، قال العضو في المجلس الوطني الاتحادي حمد المدفع :» إن هناك حاجة لصياغة تشريع متخصص بمكافحة الفساد»، مؤكدا، أن هذا القانون يواكب التطور الذي يحدث يوميا في الإمارات، حيث إن القوانين الحالية لم تعالج هذا الأمر بشكل صريح.

أهم القضايا

واتسعت دائرة فتح ملفات التحقيق في فساد عدد من الشركات المالية والعقارية في دبي الأسبوع الماضي، عقب إحالة دائرة الرقابة المالية التابعة لديوان حاكم دبي، رئيس مجلس إدارة «مجموعة دبي للعقارات» هاشم الدبل إلى النيابة العامة بتهمتي «الاستغلال الوظيفي» و»التربّح غير المشروع».

غير أن أربعة تحقيقات على الأقل بدأتها الشرطة العام الجاري، مع مسئولين في شركات عقارية ومالية كبرى، فيما قالت وكالات أنباء في وقت سابق :» إن الشرطة استدعت أربعة موظفين من شركة «سما دبي» العقارية التابعة لـ»مجموعة دبي القابضة» للتحقيق على خلفية شبهة تلقي رشى».

ويخضع مسئول في شركة «استثمار العالمية» لتحقيقات بشأن مخالفات مالية مزعومة، خلال توليه منصبه السابق.

كما كانت شركة «نخيل» أعلنت خلال العام الجاري ، أن أحد موظفيها الحاليين يخضع للتحقيق للاشتباه في قبوله رشوة.

وتراجع دائرة الرقابة المالية في دبي نحو 250 منشأة سنوياً، وتشمل جميع الشركات التي تملك فيها الحكومة حصة لا تقل عن 25 ٪ .اما الموقوف الأقدم في قضايا الفساد في دبي، فهو مدير سابق في شركة «ديار» أوقف العام الماضي، واتهم مع مشتبه بهم آخرين باختلاس

التربّح غير المشروع يعني استغلال المنصب للحصول على أموال

خلال الفترة 11 - 21من الشهر الجاري

انطلاق معرض الشارقة الدولي للكتاب

الشارقة/متابعات:

يشهد يوم الأربعاء المقبل انطلاق فعاليات الدورة الثامنة والعشرين من معرض الشارقة الدولي للكتاب الذي يقام خلال الفترة من الحادي عشر وحتى الحادي والعشرين من الشهر الجاري بمركز إكسبو الشارقة، وبمشاركة 770 هيئة ومؤسسة ودار نشر.

ووفقاً لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية أعلنت اللجنة المنظمة لمعرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته الجديدة عن منح جائزة بقيمة مليون درهم خلال المعرض، لأفضل كتاب للطفل، وتأتي هذه الجائزة برعاية مؤسسة اتصالات وبتنظيم من ملتقى ناشري كتب الطفل بالشارقة الذي تشرف عليه الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي رئيس جمعية ناشري الإمارات، وهذه الجائزة ـ كما أعلن المنظمون ـ تعتبر الأكبر من نوعها على مستوى العالم وتذهب القيمة الإجمالية للجائزة إلى ناشر ومؤلف الكتاب.

وأشار العويس خلال حديثه في بداية المؤتمر إلى أن التجديد الذي يشهده معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته القادمة نابع من توجيهات الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وأضاف «إن معرض الشارقة للكتاب سوف يجسد في دورته الحالية والقادمة قيمة الحوار الحضاري والإنساني».

من جانبه قال أحمد العامري مدير معرض الشارقة للكتاب «إن الإقبال على المعرض من قبل الناشرين شهد زيادة ملحوظة حيث تجاوزت المساحة المطلوبة من قبل الهيئات والمؤسسات والناشرين ما نسبته 12 في المائة من المساحة المتاحة، وبالمقابل يشتمل المعرض هذا العام على 110آلاف عنوان تتضمن ما نسبته 25 في المائة من العناوين الجديدة»

وأضاف العامري «سيشارك في المعرض هذا العام 770 هيئة ومؤسسة ودار نشر، كما نسجل ولأول مرة مشاركة 152مؤسسة وهيئة ودار نشر إماراتية، وتنتمي الهيئات والمؤسسات ودور النشر إلى 42 دولة عربية وأجنبية، فيما يقدم المعرض 90 فعالية ثقافية وإبداعية خلال أيام المعرض العشرة في مؤشر آخر على مدى التفعيل الشامل لرسالة المعرض». كما قال «سيتضمن المعرض الذي يفتح أبوابه للجمهور ولأول مرة من الساعة العاشرة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً جناحين جديدين أولها جناح الكتب النادرة التي تنتهي عناوينه المعروضة بمنشورات عام 1950، وجناح الكتب العربية الأكثر مبيعاً المترافق مع جائزة مستحدثة لأكثر الكتب العربية مبيعاً».

وأشار محمد القصير منسق الأنشطة الثقافية والفكرية الموازية للمعرض إلى أن الدورة الحالية سوف تشمل 90 فعالية فكرية وأدبية وثقافية وفنية وورش عمل للأطفال، ومقهى ثقافياً مفتوحاً، كما يستضيف المعرض قامات فكرية وأدبية من مختلف بلدان العالم ومنهم الشاعرة والكاتبة الهندية « سوجاتا كوماري».

وفي ختام المؤتمر الصحفي أشار الدكتور عمر عبد العزيز رئيس قسم الدراسات والنشر إلى أن عدد الإصدارات الجديدة لقسم النشر وصلت إلى 60 إصداراً تنوعت عناوينها ومواضيعها على الأدب والنقد وأدب الرحلات ويشارك بها جملة من الفائزين بجوائز الشارقة للإبداع الأدبي والفكري.

سلطنة عمان تشارك في مؤتمر ومعرض الكويت لتكنولوجيا المختبرات

شاركت سلطنة عمان ممثلة بوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه في مؤتمر ومعرض الكويت لتكنولوجيا المختبرات الذي افتتح الاربعاء ، بدولة الكويت ، ويمثل الوزارة فيه حسن بن علي البلوشي مشرف عام مختبرات الأغذية والمياه.

وذكرت جريدة «الشبيبة» العمانية ان المؤتمر جمع مجموعة من الخبراء العالميين والخليجيين، وتم مناقشة محاور مهمة تتعلق بالتقنيات والتطورات الحديثة في علوم المختبرات بمختلف القطاعات ، بالإضافة إلى جميع جوانب العملية المختبرية بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتنمية السلامة والبيئة والجودة وتنمية قدرات العاملين في هذا المجال وإدارة المختبرات الحديثة والتحديات المستقبلية لتلبية الطلب العالمي لامتيازات الجودة وتحديد المعايير والمواصفات والمقاييس التي يمكن أن تساعد المختبر في تحسين أدائه .

علم السلطنة